رسالة

منازل المسائل وبواعثها في فقه الرد على الشبهات

وجواب في قوله تعالى

((يخرج من بين الصلب والترائب))

أبو الفداء ابن مسعود



رسالة

منازل المسائل وبواعثها

في فقه الرد على الشبهات

وجواب في قوله تعالى: ((يخرج من بين الصلب والترائب))

أبو الفداء حسام بن مسعود

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد، فقد سألني أحد الإخوة الكرام سؤالا عن شبهة منتشرة، قال:

أريد سؤالك عن مسألة في تفسير آية ((خلق من ماء دافق , يخرج من بين الصلب والترائب))

فاستوقفتني تفاسير مثل أن مصدر المني من صلب الرجل ومصدر ماء المرأة من ترائب المرأة وتفسير أن الولد من عصارة القلب ويوجد قول أن ماء الرجل هو مصدر كذا وكذا من المولود وماء المرأة هو مصدر كذا وكذا من جسم المولود والآن سأرسل المصادر وأنتم أعلم بها. وهذه التفاسير تعارض ما درسته بل وشاهدته بعيني من خروج البويضة من المبيض بعملية الإباضة التي تشاهد بالإيكو أما النطاف ما شاهدتها بعيني ولكن مصدرها كما درسنا النبيبات المنوية بالخصية وتخزن في البربخ حتى تنضج وبعدها عند العلاقة تخرج من البربخ للأسهر ثم الإحليل مع الإضافات من الغدد المرافقة وهذه الأعضاء منظورة وأظن أن عملية الإنطاف أيضا تم رؤيتها بطريقة يقطع بصحة هذا الطريق ولكن لم أتأكد بعد فهل يوجد تعارض برأيك أم لا. وأنا أسيء الفهم وعندي سؤالين منهجيين هما هل

هاتان العمليتان (الإنطاف والإباضة) من الغيب؟ وهل هو من الغيب النسبي أم المطلق ؟ وما ضابط التفريق بينهما؟

هل هو العقل أم النقل أم التجريب أم خليط منهم؟

والمسألة الثانية وهي تعتبر أصولية متى يرجح ما ثبت بالتجربة على أقوال المفسرين ؟

انتهى نص السؤال.

ثم لما تأخرت في الجواب عنه، كتب يقول:

(هل عندكم الإجابة شيخنا أم لا لكي أقصد غيركم؟)

فرأيت أن أكتب الجواب في رسالة تنشر هنا على الملأ، وتتناول هذا الأخ السائل وفقه الله وغيره من أنواع السائلين فيها وفيما يناظرها، بحيث يكون فيها شيء من التأصيل العام في هذا الباب، والله الموفق الهادي للصواب.

فأقول في الجواب:

عليكم السلام ورحمة الله وبركاته. حياك الله أخي. رأيت هذه الرسالة قبل مدة ولكن شغلت عن الجواب عنها. وأحب قبل الشروع في جواب سؤال كهذا أن أنبه إلى مسألة كلية مهمة تتعلق بموضوعه، وهي مسألة

منزلة المسألة نفسها والثمرة المترتبة عليها. وأعني بالمسألة هنا، مسألة الجمع بين ما عند المفسرين في هذه الآية المذكورة، وما هو مشاهد بالتجريب المعاصر فيما يتعلق بموضوعها. أنت تقول، بارك الله فيك، ما حاصله: إن لم أجد عندك جوابا فسأبحث عنه عند غيرك. وهذا يدعوني لأن أقول: فلنفرض أنك لم تجد عندي ولا عند غيري جوابا يرضيك أبدا، فكان ماذا؟ أو بعبارة أخرى، ما الذي يحملك على مواصلة السؤال والبحث والتدبر في هذه المسألة بخصوصها، حتى تصل إلى بغيتك؟ لعل هذا الأمر ليس عندك إن شاء الله تعالى، أخي السائل، لكن كثير من الناس تقع لديه المسألة من هذا الصنف، فيجد نفسه وكأنه (مضطر) للتحصل على جواب عنها بأيما طريق كان، وكأن سلامة دينه وصحة إيمانه يتوقفان عليها! وهذا من تلبيس الشيطان ووسوسته التي قد تجد وقعا وتأثيرا في بعض الناس لا تجده في غيرهم، بسبب ابتلائهم بمرض نفسي عصبي يقال له الوسواس القهري OCD. يأتيه الوازع في نفسه يقول له: كيف أكون مسلما مؤمنا بصحة القرآن وبأنه ليس يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومع هذا لا أجد جوابا مقنعا عن هذه المسألة، لا في عقلي وعلمي ولا عند أحد ممن سألتهم؟ هذا شأن لا يجوز السكوت عليه! يظل كذلك حتى يتعب غاية التعب، فلا يصبح ولا يمسى إلا على هذه الفكرة، تؤزه أزا!

وهذا أمر مجرب قد شهدناه كثيرا. وربما شعر بأن الشك في صحة دينه قد دخل عليه، ولا يجد نفسه قادرا على التوقف للحظة ليسأل نفسه: ولكن لماذا لا يجوز السكوت على هذه المسألة؟ ومن أين يأتي تعظيمها في نفسي على هذا النحو؟ وما الذي يضيرني فعلا لو قدرنا أن لم أجد لها جوابا مقنعا أبدا ما حييت؟ ما الذي يضيرني في ديني أو في دنياي لو أني قلت: آمنت بكلام الله على مراد الله، والله أعلم كيف الجمع والتوفيق بين ما هو راجح من كلام المفسرين (بأدواتهم المعتبرة في أصول التفسير) وبين ما هو مشاهد في التجربة، ثم أترك تلك المسألة ولا ألتفت؟ ثم ما العمل الذي يترتب شرعا على معرفتي بجوابها إن عرفته، على ما في طريق تحصيله من ظن كثير، ربما يدخله الوهم من مداخل لا أشعر بها ولا أنتبه؟ لماذا أراني محتاجا أو مضطرا لطلب ذلك والسعي فيه من الأساس؟

ثم إن هذا الهاجس أو الوسواس قد يعظم في نفس صاحبه لا لإصابته بهذا المرض (الذي يسهل اليوم علاجه بالعقاقير بفضل الله تعالى)، ولكن لتشبعه، من حيث لا يشعر، بالطريقة اليونانية في بناء المعارف بشأن الغيب وما فيه، وفي الجدال والخصومة في الغيبيات والإلهيات. فاليونانيون قد أورثوا تلامذتهم عبر القرون الظن بأن النظام الاعتقادي المعين

Doctrine/ Belief System إن لم يكن صاحبه قادرا على دفع كل (شبهة) و(جاهزا) دوما للرد على كل اعتراض ونقد يطرحه كل عابر سبيل على شيء من مسائله وقضاياه، والمخاصمة عليه والانتصار على الخصوم فيه كذلك، لا سيما فيما يتعلق منه بالاعتقاد الغيبي، على طريقة ويليام لين كريغ في عنوان كتابه (مستعدون للمجاوبة!!) فإنه يكون متحصلا على إيمان غير عقلاني، مقلدا في دينه تقليد العامة والسفهاء! إن العقلاء الأسوياء يفرقون بين المعرفة بالشيء، والمعرفة بكيفية المخاصمة عليه والانتصار له على كل اعتراض قد يطرحه أحدهم. وهما معرفتان منفكتان نوعا، فلا يلزم من فقد الثانية فقد الأولى أو التخلف عنها! بل إن المعرفة بالشيء، والمعرفة بسبب كونك تعرفه أو الشعور به في وعيك الحاضر، لا يتلازمان في جميع قضايا المعرفة كذلك. وهذا مما أشار إليه شيخ الإسلام رحمه الله في بعض كتبه. أنا أعرف أن العالم الخارجي موجود من حولي، لكن لو سئلت كيف عرفت ذلك، ما استطعت الجواب إلا بأن أقول إنها مسألة بديهية فطرية، لا يسعني دفعها عن نفسي، وكل من يعترض عليها فهو مجنون أو مسفسط مكابر، صاحب مرض نفسي! لكن الطريقة اليونانية في الجدال والخصومة قد أورثت الناس تجويز الاعتراض

على صاحب رد كهذا، بأنه مقلد أعمى، لا يعرف دليلا مسوغا للقول بما يقول به.

ولهذا قلت في بعض ما كتبت قديما إن تعريف المعرفة بقولهم: (القول المطابق للواقع بدليل) إنما يصح إن عرفنا الدليل على أنه كل سبب معقول مقبول للحكم بالمطابقة، خلافا لمن يعرفه على أنه المقدمة الوسطى في قياس شمول أو ما شاكله مما به يحكم الفلاسفة في الغيبيات وما يتعلق بها إثباتا ونفيا. وحتى على هذا، فليس يلزم أن يكون العارف متحصلا على شعور واع بذلك السبب، أو على تحرير لغوي جيد مقبول لذلك السبب، بحيث لا ترد عليه الاعتراضات ولا تدخله الأغلاط، حتى يصح فيه الوصف بأنه عارف! وهذا مما دخل منه بعض الفلاسفة المعاصرين بمشكلة معرفة في أدبيات الفلسفة اليوم بمشكلة غيتيير.

وخلاصتها أن يقال إن التحصل على سبب يسوغ لك الحكم بمطابقة قولك للواقع، لا يلزم أن يكون حكما (بعمرفتك) بصحة قولك موضوعيا. فقد تنظر إلى ساعة معصمك، مثلا، فتراها دالة على الوقت الصحيح اتفاقا، تصادف ذلك مصادفة، مع أنها في الحقيقة متعطلة ولا تعمل وأنت لا تدري. فهل يقال إذن إنك "عرفت" الوقت معرفة

صحيحة؟ هنا يقال إن سبب حكمك بالوقت لم يكن معتبرا أو يصح الاعتماد عليه في نفسه، وإن كان قد أفادك بحكم مطابق للواقع. فأنت عارف في الحقيقة، وإنما تبقى مسألة تسويغ سبب وقوع تلك المعرفة لديك. وهنا دخل نزاع الفلاسفة في تعريفهم إياها تعريفا مشهورا قالوا فيه هي: الاعتقاد المسوّغ المطابق للواقع Justified True Belief. فقالوا إن مثل هذا لا يكون (مسوّغا) لأن سببه غير صحيح، وإن اتفق له أن طابق الواقع! وهنا يطرأ السؤال: ما هو التسويغ؟ إن كان الرجل مطالبا بمجرد التحصل على حكم مطابق للواقع، فقد حصل له المطلوب، وليس مطالبا بأكثر من ذلك، كما في مثال الرجل الذي عرف الوقت من ساعة متعطلة! ولكن إن كان مطالبا بإظهار سبب صحيح في نفسه لتحصله على ذلك القول، كما في حالة رجل يقدم ورقة بحثية أو ما شاكلها، فنعم لا يقبل منه ذلك على أنه معرفة معتبرة ولا شك، لأن طريق الوصول إلى القول في سياق كهذا، ربما يكون أهم من إثبات القول نفسه عند المشتغلين بدراسته والنظر فيه. فالأمر راجع إلى الحكم الديونتولوجي كما يسمى، أو الحكم المعياري فيما لأجله تطلب المطالب المعرفية، وليس قضية حكم جامد مطلق ميتافيزيقي فيما يصح أن يقال له معرفة وما لا يصح بإطلاق! حصلت لي المعرفة بالوقت وترتب عليها العمل المطلوب ولم أتضرر في

تلك الحالة من حقيقة كون الساعة التي اعتمدت عليها متعطلة. نعم قد أتضرر إن عاودت النظر فيها (وإن كنت حينئذ سأدرك غالبا أنها متعطلة، لأني سأشعر بأن فترة زمانية قد مرت بين نظرتي الأولى ونظرتي الثانية لا تبلغ أن تكون مقدرة بثنتي عشر ساعة كاملة!!)، ولكن في تلك الحالة بخصوصها، وافقت الواقع ولم أتضرر. فإذا كان قولي مطابقا للواقع في تلك الحالة بخصوصها، ولم أكن مطالبا ولا مضطرا ولا محتاجا لإظهار دليلي وسببي الباعث على القول به، لم يمتنع أن أقول والحالة تلك إنني (عرفت) الوقت معرفة صحيحة ومستساغة! أليس قد ترتب على حكمي بالوقت الثمرة الصحيحة المرجوة من ذلك الحكم، من حيث تأسيس العمل والتصرف بناء عليه؟ بلى!

لكن إذا تكلمنا عن مسألة مدارها استقراء المحسوسات والمجربات، وكان من يدعي الدعوى المعرفية فيها متحصلا على آلة للاستقراء التجريبي لم يستوثق من صلاحيتها واستقرارها الدلالي Reliability (أي من كونها تفيد بنفس النتيجة عند تكرار التجربة تحت نفس الظروف والشروط التجريبية) فإنه لا يكون قد تحصل على معرفة معتبرة إن أسس حكمه في مسألة معينة على تطبيق واحد لتلك الآلة، مع أنها تحتاج إلى معايرة

ومحاكمة Validation لا يحصل من تطبيق واحد. فسبب ادعاء الدعوى هنا، والطريق الذي تأسست عليه، إن لم يظهره الباحث ويظهر أنه قد تحقق منه كما ينبغي، لم يجز أن نسلم له بأن ما معه معرفة مقبولة. لا (نسوغ) له ذلك، كما سوغناه لصاحب الساعة المتعطلة، في تلك الحالة المعينة التي ذكرناها. نسوغ تسمية الأول بالعارف، خلافا للثاني.

فقضية التسويغ Justification هذه ليس مدارها في جميع أنواع المسائل المعرفية على معرفة السبب المفضي إلى حصول المعرفة المعينة في النفس، ومعرفة كفاية ذلك السبب ومرجعيته وصلاحيته لتوليد المعرفة الصحيحة في نظائرها مبدئيا. ولكن لأن الفلاسفة درجوا فيما ورثوه من تراث المدرسة اليونانية القديمة على اعتقاد أن الرجل لا يكون (عارفا) حقا بما يدعي المعرفة به، حتى يكون قادرا على تكلف دفاع نظري معتبر Rational Defense عن سبب قيام تلك الدعوى بنفسه، وسبب اعتقاده مطابقتها الواقع، بحيث يكون ذلك الدفاع غير قابل للإبطال أو الإسقاط فلسفيا بوجه ما عند المخاصمة عليه، أيا ما كان موضوع تلك الدعوى نفسها، وأيا ما كانت الثمرة العملية المترتبة على الكلام فيها، وأيا كانت القيمة المعيارية الموضوعية للمسألة نفسها، قالوا إن هذا

الاعتراض يُسقط أمثال تلك الحالات المعروفة حاليا بحالات غيتيير Gettier Cases (كمثال الساعة هذا) من أن تكون (معرفة)، على التعريف المشهور في قولهم: (الاعتقاد المسوَّغ المطابق للواقع). وهذا من السفسطة الناشئة عن التحكم بالتعريف الميتافيزيقي (الذي هو من ميراث المدرسة اليونانية الفاسد أيضا)، إذ ليس يحتاج عاقل أصلا إلى أن يُدل على معنى المعرفة وحقيقتها، من حيث الأصل اللغوي الوضعي لكلمة (عرف) (يعرف) فهو (عارف)، وما في معناها على اختلاف ألسنة الناس، حتى يعرف أنه يعرف الدعوى (أ)، أيا ما كان موضوع (أ) هذه وأسباب حكمنا أو حكمه هو بمعرفته إياها! فالخلاف في هذه المسألة كما ضرب في أدبيات الفلاسفة واستفحل في تصانيفهم بعد نشر غيتيير لبحثه المشهور في ١٩٦٣ الميلادية، كله خلاف سفسطائي عبثي لا طائل تحته ولا ينبني عليه شيء البتة. وإنما ذكرت هذه المسألة في هذا السياق حتى أنبه على أن الحكم بقيام المعرفة بالنفس، في المسألة المعينة، منفك نوعا، عند الإطلاق، عن الحكم بشعور العارف أو دراية المنسوب إلى المعرفة بتلك المسألة، بسبب كونه يعرفها، وعن معرفته بكفاية سببه ذاك للحكم فيها وفيما يناظرها بمثل ما حكم به، فضلا عن قدرته على الدفاع عن ذاك السبب والانتصار له عند تعرضه لهجوم المخالف عليه!

كلنا نعرف أننا موجودون على الحقيقة وأن العالم الخارجي من حولنا حق وليس وهما في ذهن أحدنا. ولكن ليس كل واحد منا يجد سببا حاضرا في نفسه، مقولبا في قالب لغوي واضح، للحكم بهذه المعرفة، وأكثرنا إذا طولب ببيانه لم يستطع أن يتكلف صياغته في عبارة سالمة من المآخذ! ولو تعرض لمسفسط مجنون يريد إقناع الناس بأن وجود العالم الخارجي وهم لا حقيقة له في الأعيان، ربما لم يدر كيف ينقض عليه سفسطته! فكل هذا لا تأثير له عندنا على الجزم بالصحة الموضوعية لنفس الدعوى بأن العالم الخارجي موجود حقيقة لا وهما. ولكن على الطريقة اليونانية في النظر والجدال والسؤال، يكون المعترض مستحقا لأن يلتفت إليه وأن يناقش وينزل منزلة الند المكافئ المناظر، إذا تكلف صياغة اعتراضه على صورة فلسفية مرضية عند أرباب الأكاديمية! فنحن نفرق بين قيام المعرفة بالنفس من جانب، وقيام الدراية والشعور بالسبب الذي ترتبت عليه تلك المعرفة في النفس، من الجانب الآخر، ولا نرى أن ثبوت الثاني شرط لثبوت الأول في جميع أنواع الدعاوى المعرفية. والشيء نفسه يقال في التحصل على صياغة لغوية معينة لأي من المعرفتين في الذاكرة! ومن زعم تلك الشرطية بإطلاق على طريقة الفلاسفة فهو مسفسط لا يلتفت إليه، ولا يعبأ به.

فالذي يتربى على الطريقة اليونانية في معاملة جميع الدعاوى المعرفية على قدم المساواة من حيث التسويغ المعياري Deontological Justification للقبول والرد، وفي اختزال سبب المعرفة بالدعوى المعرفية المعينة في البرهان الذي يتكلفه العارف لدفع الاعتراض عليها إذا طولب به، وفي الاستدلال على فساد النظام الاعتقادي المعين عند إنسان ما بمجرد حقيقة أنه قد عجز عن الانتصار له في جلسة الخصومة مع المخالف، وفي اتهام كل من لم يتحصل على برهان نظري لدعوى معينة بالتقليد الأعمى فيها، الذي يتربى على ذلك التصور السفسطائي الفاسد، لابد أن يجد نفسه مأزوما متهما بالتقليد في الإيمان، إن وجد نفسه يتعرض (لشبهة) أو اعتراض على دينه أو على موضع في القرآن لا يجد هو فيما يعلم جوابا له. كيف يكون دينه صحيحا، ومع هذا لا يعلم هو جوابا عن هذه التهمة؟؟ وكأن الفرض أنه إنما قبل الدخول في الإسلام والانخراط فيه، لأنه قد تحصلت لديه أجوبة وافية عن جميع الاعتراضات التي يعترضها الفلاسفة ورؤوس الملل المخالفة على مسائل دينه! نحن نعلم أن الإسلام حق لأسباب عظيمة، إذا حصلت لنا امتنع بعدها أن يكون شيء من تلك الاعتراضات صحيحا أو موجبا للحكم ببطلان الدين، كما يتبجح به المعترضون. فأنت تقطع قطعا تاما منصرما بأن جميع الشبهات

والاعتراضات على شيء مما جاء به الرسول عليه السلام إنما هي جهالات وسخافات ومغالطات، لا تخرج عن ذلك أبدا مهما كثرت، ومهما خفي الجواب الصحيح عن كل واحدة منها في حقك. فيقال لصاحب (الشبهة) أو التهمة المدعاة أو الاعتراض المزعوم: أنت تريدني أن أخرج من دين قد دلتني فطرتي وجميع ما يدخل إلى وعيي من حواسي على أنه لا يمكن إلا أن يكون هو الدين الحق الذي يريده رب العالمين من عباده، تريدني أن أخرج من ذلك، لمجرد أني لا أدري بأي شيء أجيبك عن اعتراض رفعته في وجهي على لفظ في آية أو كلمتين في حديث؟ أي سفاهة هذه؟ ثم إنها نفس السفاهة التي لأجلها يشترط المعرضون والمكذبون على المسلمين أن يأتوهم بجواب كل شاردة وواردة من سخافاتهم التي يعترضون بها على نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم، حتى يسلموا لهم بأنه الدين الحق! وهي نفس الآفة التي بسببها يدعي الواحد من هؤلاء، في مغالطة منهجية فجة، أنه يحتاج إلى دراسة أكثر من ملة بالكامل لأجل أن (يقارن) بينها، ومن ثم يحكم بعد المقارنة بأن هذا الدين سالم من موجبات الحكم ببطلانه! فإن مسائل الدين الواحد أو النظام الاعتقادي الواحد ليست على درجة واحدة من حيث الثمرة المترتبة على معرفتها أو من حيث قوة ثبوتها. فإن المسائل أو الدعاوى المعرفية يجب أن تنزل

منازلها الصحيحة، ومنازل المسائل تتفاوت بحسب قضيتين كليتين متلازمتين مبدئيا:

- قيمة المسألة بالنسبة إلى طالبها (الداعي الموضوعي إلى طلب المعرفة بها، ونوع العمل ووزن الثمرة المترتبة على تلك المعرفة معياريا)،
- وقوة الدليل الذي يُستند إليه في تقريرها موضوعيا عند من يقررها.

وقد ذكرت قيمة المسألة قبل قوة الدليل فيها، لأن المسألة التي لا يكون لها قيمة موضوعية في نفسها، فإن طرحها يكون ضربا من العبث المرفوض من مبدئ الأمر، فلا يُتكلف جوابها أصلا، فضلا عن أن يطلب الدليل عليه. فإذا كانت ملة بحيث يكون أصلها الأول الذي تقوم عليه هو اعتقاد أن الرب الخالق ثلاثة آلهة وإله واحد معا في نفس الوقت، فلا يحتاج عاقل إلى دراسة كتابهم المقدس عندهم حتى يحكم بأنها ليست هي الدين الذي يرضاه رب العالمين من عباده! ثم إنه إذا كان قد بلغه العلم بأن رجلا قد بعث في الناس يقول إن الباري قد أرسله ليخرج الخلق من عبادة المخلوقين إلى عبادة الخالق الواحد الأحد بلا شريك ولا ند ولا مكافئ، وتقديره حق قدره سبحانه، فإنه لا يحتاج حتى إلى أن يقف على أصول الملل الأخرى ليعرف أنها ليس منها ذلك الدين الذي يرضاه الرب له إن

مات عليه! فإنه لا يمكن إلا أن يرضى من المخلوق أن يعبده وحده لا شريك له سبحانه، فلا يشركه ولا يسويه بأحد من خلقه. وهذا واضح جلي، لا يماري فيه إلا مكابر! فأنت من قبل أن تفتح القرآن لتقرأ فيه، تعلم أن هذه الدعوى لا يجوز بداهة وضرورة إلا أن تكون هي أصل الدين الحق الذي لا يرضى الباري من خلقه دينا سواه! فإذا أقبلت على مصادر تلقي العلم بدين الإسلام وأنت موطن نفسك على هذه الضرورة الفطرية البديهية بشأن موضوع ذلك الدين ومداره وغايته العليا (وهي تعبيد الخلق لباريهم وحده لا شريك له)، فإن الله يشرح صدرك للفهم والضبط وحسن التوجيه، وينير بصيرتك فيما تسمع من كلام الله وكلام رسوله، وتجتمع لك، لسلامة صدرك من الهوى، من الآيات والعلامات الباهرة على أنه الدين الحق، ما لا يجتمع لمن هجم على القرآن وهو يعتقد أنه لو ظفر فيه بآية واحدة لا تعجبه أو لا يدري وجها للجمع بينها وبين شيء نظري قد تعلق به على أنه هو الحق الذي لا يقبل الإبطال، فإنه يكون قد أخرج منه ما يصلح دليلا على بطلانه وانقطاع الصلة بينه وبين رب العالمين بالكلية! أنت تحكم بأن القرآن هو أهدى كتب أهل الملل من قبل أن تسمعه، من الدراية الإجمالية بموضوعه! ولهذا تحدى رب العالمين المشركين بأن يأتوا بكتاب هو أهدى منه إن كانوا صادقين! قال تعالى:

((قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)) [القصص : ٤٩]، أي من التوراة ومن القرآن. إذ كيف يتصور أصلا أن يؤتى بكتاب يكون موضوعه أهدى من كتاب يدعو الناس لإفراد باريهم وخالقهم بالعبادة وحده لا شريك له، وبأن يسلموا أنفسهم لرسوله، وبألا يموتوا إلا على التوحيد الخالص، إن أرادوا السلامة في الآخرة؟ هذا لا يتصور أصلا، وليس أحد يحتاج إلى تكلفه أصلا حتى يتبين له أنه لا يوجد في الأرض فعلا ما به يُرد على ذلك التحدي الإلهي!

فإذا كان سبب قطعنا بأن القرآن هو كتاب رب العالمين، ليس سببا نظريا واحدا ولا برهانا فلسفيا معينا بحيث إن زال، سقط الإيمان على رؤوسنا وانهار بين أيدينا، وإنما هي الفطرة أصالة، الداعية للتسليم بأصل دعواه ومضمونه، وللشهادة بأنه لا يخاطب المكلفين (إنسهم وجنهم) بهذا الخطاب الرباني إلا خالقهم وباريهم الذي هو أعلم بهم سبحانه، وليس سببه موافقة نص معين بخصوصه من الكتاب أو من السنة لمعرفة سابقة عندنا في نفس الأمر، فإنه لا يدفع بين أيدينا أهل الإباء والاستكبار والإعراض (بشبهة) أو تهمة أو اعتراض على شيء من نصوص الوحيين، إلا وضعناه تحت أقدامنا ونحن جازمون موقنون بأنه محال أن

يرقى شيء من ذلك لإسقاط الأصل الراسخ العظيم القائم بنفوسنا بشأن القرآن ومصدره ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم. القرآن كتاب أعجزنا من قبل أن نسمع شيئا من آياته أصلا! أعجزنا من مجرد التدبر في مضمونه ومدار الدعوى التي جاء بها! وليس في الأرض كتاب يصدق ذلك فيه إلا القرآن! بل لا يمكن عقلا أن يصدق ذلك المعنى إلا في كتاب واحد، يكون من أنزله هو الرب الواحد الذي يريد من الخلق أن يعبدوه كما يريد هو وحده لا كما يريد غيره! محال أن يوجد الآن كتابان في دينين مختلفين، كل واحد منهما يدعو الناس جميعا لشرائع وعبادات مستقلة، مع كونه يدعوهم لعبادة الرب الخالق وحده لا شريك له، يبشر المؤمن به بالجنان، وينذر المكذبين النيران، ويأمر كل من بلغته رسالته بأن يخضع نفسه لرسوله تمام الخضوع وألا يخرج على ما جاء به من الدين!

فصاحب الاعتراض أو التشكيك أو الاشتباه، من أمة الدعوة، أيا ما كان مورده، يحتاج إلى من يبين له سبب علمنا بأن الإسلام حق، وأنه لا يتوقف ذلك على معرفة جواب هذه الشبهة أو تلك أو هذا الاعتراض أو ذاك! فإنه إن كان الاعتراض علميا خبريا، بمعنى أنه يزعم أن في القرآن أو في نصوص الإسلام التي أجمع المسلمون على قبولها رواية ودراية، ما هو

مخالف لما هو أثبت منه معرفيا، أو أحق منه باعتقاد مطابقته الواقع في نفس الأمر، فهو اعتراض مدفوع بحقيقة أن نسبة الكتاب لرب العالمين ثابتة من طرق قطعية تامة لا مطعن عليها بحال من الأحوال، وإذن فكل تعارض بين نص معين من نصوصه وبين حقيقة معرفية منصرمة (كشهادة الحس المباشر غير المؤول مثلا)، فإنما هو تعارض متوهم بالضرورة! ويقال فيه: أيا ما كان ما تدعيه علما ثابتا معارضا لما في النص المجمع عند المسلمين على صحته من جهة الرواية، وعلى فهمه على الوجه المخالف لما عندك من جهة الدراية، فليس هو بعلم في الحقيقة، وإنما هو بالضرورة غلط وجهل! هذا هو الجواب الكلي العام لجميع ما يدخل تحت هذا الصنف.

نقول هذا، ونقول إننا لسنا، مع هذا، مطالبين بأن نبين وجه بطلان ما يستند هو إليه على أنه معرفة قطعية منتهية، مع كونها تصادم النص عندنا، حتى نبين أن الحق عندنا لا عنده! فإنه ليس فيما يدعى من الدعاوى المعرفية بشأن الواقع الخارجي، ما يكون القطع فيه نهائيا غير قابل للإبطال ولا يرد عليه المعارض، إلا ما كان موضوعه شهادة الحس المباشرة الصريحة غير المؤولة! فما هي شهادة الحس المباشرة الصريحة غير المؤولة؟

خذ مثلا قول القائل: (توجد شجرة كبيرة في الموقع الفلاني زرقاء اللون!) مثل هذا إن قدرنا أن وجدته صريحا في القرآن، في سياق لا يفهم منه المخاطبون مهما تأخروا في الزمان إلا أن هذا الموجود الموصوف قائم في عصرهم، كما كان قائما في عصر الأولين، ثم ذهبت إلى الموقع المذكور وبحثت فلم تجد تلك الشجرة المذكورة، أو وجدتها ولم تجدها زرقاء اللون كما وصفت، أو وجدتها قد سقطت أو زالت أو نُقلت إلى غير الموضع المذكور، فإن هذا يكون إذن ثبوتا لكذب الخبر القرآني من طريق الحس الصريح. ولكن مثل هذا لا يوجد في كتاب الله تعالى أصلا! لا يوجد ما هو وصف تفصيلي صريح لشيء وجودي قائم في الأعيان في زمان الخطاب بالوحي، مغيب تغييبا نسبيا، أي بالنسبة إلى جميع المخاطبين بالوحي في زمان التنزيل، بحيث يمكن لمن يأتي بعدهم من القرون أن يكتشفوه حيث هو، فيجدوه، بالحس الصريح غير المؤول، كما هو موصوف في القرآن. الله تعالى إذا أخبر في كتابه بالموجودات في الأعيان، فإما أن يكون الخطاب بغرض التذكير بآلاء الله تعالى وآياته الباهرة في الأنفس وفي الآفاق، في عالم الشهادة، تلك الآيات التي لا يعجز إنسان صحيح الحس من المخاطبين بالتنزيل عن أن يراها، ولا يتصور خفاؤها عليه، فيحجهم بذلك سبحانه بما لا يسعهم إنكاره ولا ادعاء خفائه

عليهم، وإما أن يكون بغرض ضرب الأمثال للموعظة والتذكير ((وَيَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ)) الآية [إبراهيم : ٢٥]، وإما أن يكون من الإخبار عن موجودات خلقها الله تعالى في عالم الغيب، بما يدخل في باب البشارة بما في الجنة أو النذارة مما في النار، أو الإعلام بسعة قدرة الله تعالى وعظمة سلطانه، كالكلام عن العرش والكرسي، أو التحذير من جنس من المخلوقات يروننا من حيث لا نراهم، أو نحو ذلك من مقاصد الهداية المحضة التي يشترك فيها جميع المخاطبين بالقرآن منذ زمان الوحي وإلى قيام الساعة. نعم قد يخبرنا بوقائع وحوادث مستقبلة لم تقع في زمان التنزيل، بحيث إذا وقعت، انضافت إلى جملة دلائل صدق النبوة، كما في قوله تعالى ((غلبت الروم)) الآية، لكن الفرض هنا عن موجود في الأعيان، قائم الآن كما كان قائما في زمان التنزيل، والله تعالى يصفه في القرآن وصفا بحيث لم يكن للأولين قدرة على مقارنته بالواقع بحواسهم المباشرة، بينما استطاع الناس ذلك في قرن لاحق! هذا أزعم أنه لا وجود له في كتاب الله تعالى، وليست هذه الآية موضوع السؤال داخلة فيه كما سيأتي.

كل ما أخبر عنه رب العالمين في القرآن من موجودات عالم الشهادة، فهو مما يشهده كل أحد من المخاطبين به عبر القرون، شهادة يحصل بها المقصود من ذكرها كما مر، أتم ما يكون الحصول. قال تعالى: ((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)) [هود : ١] وقال: ((كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)) [فصلت : ٣] وقال جل شأنه: ((وَمَا كَانَ هَـذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللّهِ وَلَـكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ)) [يونس : ٣٧] وقال تعالى: ((وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُوراً)) [الإسراء : ٨٩] وقال: ((وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ)) [الزمر : ٢٧] وقال: ((أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رَّابِياً وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاء حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ)) [الرعد : ١٧] وقال تعالى: ((لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُّتَصَدِّعاً مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)) [الحشر : ٢١] وقال تعالى: ((لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ

لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَـكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)) [يوسف : ١١١]

فمن ضرورة مقصد ومضمون القرآن، وهو كونه كتاب هداية تامة وتذكير لجميع المخاطبين به عبر القرون، ألا يكون فيه وصف لشيء من عالم الشهادة بحيث يمكن لبعض البشر المخاطبين به أن يشهدوه بأعينهم صريحا كما وصفه رب العالمين، إلا كان مما يسع جميع المخاطبين به عبر العصور أن يشهدوه كذلك كما وصف سبحانه، وأن يفهموا ذلك بلسان التنزيل كما فهمه الصحابة رضي الله عنهم. هذه قاعدة مهمة في هذا الباب، وسيأتي التأسيس عليها بحول الله وقوته.

فإذا جاء من يدعي أنه وقف اليوم على مشاهدة صريحة غير مؤولة، تصادم ما في القرآن، فهو كاذب جاهل قطعا من قبل أن نسمع ما تفصيل كلامه. هذا محال أولا لأنه كتاب رب العالمين بالقطع المنتهي المنصرم كما مر، وثانيا لأنه لا متسع فيه، بالنظر إلى موضوعه ومادته كما مر، لأن يكون فيه خبر مفصل بشأن موجود في عالم الشهادة لا يراه الرسول عليه السلام وأصحابه ولا القرون من بعدهم حتى يأتي الناس في زمان ذلك المعترض ويقولوا قد رأيناه أخيرا، ومن ثم يقولوا: صدق القرآن فيما أخبر، أو

كذب القرآن فيما أخبر! نعم قد تظهر أمور أو وقائع أو موجودات تدخل تحت عمومات القرآن، أو إطلاقاته الكلية، كما لا يزال الناس اليوم يدخلون تحت قوله تعالى ((ويخلق ما لا تعلمون)) كل ما يجد ظهوره من مخلوقات ومخترعات ينتفع بها الناس كانتفاعهم بالبهائم والدواب. ولكن هذا ليس إخبارا بصفة لشيء وجد في زمان المخاطبين الأولين بالقرآن، ولم يتمكنوا من مشاهدته، ثم شاهده الآخرون أو المعاصرون! وإنما هو إخبار عن نوع كلي، لا تزال جزئياته تصح في علم كل مخاطب بحسبه، تقدم في الزمان أو تأخر.

والقصد أن التعارض بين نصوص الوحيين والمشاهد المحسوس صراحة بلا تأويل، لا يقع إلا وهما، عن سوء فهم لمعاني التنزيل. نعم قد يتعارض الوحي مع تأويلات الناس لما هو مشاهد محسوس صراحة، وهذا كثير. لكن أن يتعارض مع ما هو مشاهد صراحة بلا تأويل، سواء شهده السابقون أو لم يشهدوه وإنما كشف لمن بعدهم، فهذا محال لا يقع. تقدم أنه ليس فيما يدعى من الدعاوى المعرفية بشأن الواقع الخارجي، ما يكون القطع فيه نهائيا غير قابل للإبطال ولا يرد عليه المعارض، مما يعلمه الناس، إلا ما كان موضوعه شهادة الحس المباشرة الصريحة غير المؤولة.

فإذا كان جميع ما في القرآن مما تُعلم صحته بالمشاهدة الصريحة، ليس بحيث يمكن أن يظهر في (العلم الحديث) أو في (الاكتشافات العصرية) ما يدل دلالة حسية مباشرة صريحة غير مؤولة على بطلانه، لم يبق إلا أن تكون جميع دعاوى مخالفة النص لما جاء به (العلم الحديث) من (تجارب) و(مشاهدات) وكذا، جهلا إما بمعنى النص القرآني، أو طبيعة الدعوى التجريبية المخالفة من حيث إفادتها العلم في بابها من عدمها، وإما بهما جميعا. نعم قد يتصور أن تجد في القرآن ما يخالف نظرية من النظريات (العلمية) العصرية، أو يقتضي بطلانها، ولا إشكال في ذلك! لكن محال أن تجد فيه ما يخالف مشاهدة صريحة غير مؤولة! فهل إن وافق نصٌّ القرآن، على تأويله الراجح عندك، نظريةً من النظريات التي ظهرت في القرون الأخيرة، دل ذلك على صحتها؟ الجواب لا! لا يلزم! فإن محل الموافقة لا يكون هو النظرية بكليتها، لأن الله تعالى لم ينزل كتابه بتلك المادة التي يفصلونها في نظرياتهم على نحو ما يصنعون، وإنما قد يكون مسألة أو مسألتان من فروض النظرية أو تنبؤاتها. ثم إن نظريات الطبيعيين تطلق بحيث يكون موضوعها كل موجود في الزمان والمكان، وهذا الإطلاق الفاحش والطرد المطلق في القياس مردود بالعقل والنقل جميعا. فلا يجوز أن يطلق عند ظهور الموافقة فيقال إن القرآن يؤيد النظرية أو إنها

– بهذا الإطلاق – توافق القرآن أو كذا، دع عنك أن يجعل ذلك (إعجازا) للقرآن كما يسلكه الإعجازيون ومن لف لفهم. نظرية الانفجار الكبير، مثلا، تنص على أن العالم كما نعرفه الآن كانت له بداية في الماضي، كان قبلها مادة أخرى، على هيئة أخرى، والقرآن فيه أن السماوات والأرض خلقتا من مادة سابقة كانت على هيئة أخرى أيضا. فهل يصح أن يقال إن القرآن يوافق النظرية أو إنه قال بمضمونها قبل أن يتوصلوا إليها بأربعة عشر قرنا أو نحو ذلك مما يتعلق به الإعجازيون، لمجرد ذلك؟ أبدا! وإنما يمكن أن يقال عند المقارنة إنها تتفق مع ما في الوحيين من هذا الوجه أو ذاك فقط، عند تكلف التفصيل. وإلا فالنظرية مردودة شرعا وعقلا، جملة وتفصيلا.

ونظريات الأستروفيزياء العصرية فيها أن السماء واسعة للغاية، فسيحة إلى حد يفوق التصور، والله تعالى يقول في القرآن: ((وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ)) [الذاريات : ٤٧]، فهل يصح أن يقال لهذا إن القرآن يؤيد أو يصحح مزاعمهم وطرقهم في تقدير سعة الكون، وتقدير أبعاد النجوم المنتشرة في أنحاء السماء عن سطح الأرض؟ أبدا! كما أنه لا يؤخذ

منها موافقته نظرية التوسع الكوني المطرد Expansion لإدوين هابل، ولا ما تأسس عليها من دعوى عريضة بشأن نشأة الكون!

هذا فيما يتعلق بالخبر السمعي بشأن الموجودات في الأعيان واعتراضات الجهال والمكابرين عليه. وأما ما كان في غيب الزمان من الحوادث والوقائع والموجودات مما جاء الخبر به في الوحيين، فلا مجال هنا لأن يقال إن المشاهدة والحس الصريحان يوافقان ذلك أو يكذبانه! بل الأمر كما قال تعالى: ((تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ)) [البقرة : ١٤١]. الحس المباشر موضوعه الموجود الحاضر لا الماضي. فما كان في الماضي قبل مولد أهل هذا القرن، فقطعا لم يشهدوه بأعينهم حتى يقولوا عندنا ما يصدقه، ولا شهدوا خلافه حتى يقولوا عندنا ما يكذبه. فلم يبق إذن من طريق فيما سوى السمع من النبي عليه السلام، إلا نقل الخبر عمن شهد ذلك أو حضره! وهذا في الأمور التاريخية معروف ضعفه من حيث الوثوقية والثبوت المعرفي، حتى عند أهل صنعة البحث التاريخي. ما لم يكن الخبر التاريخي منقولا بالتواتر المستفيض، فلا حجية لمنقول على منقول! ما يأمنك ألا يكون هذا المؤرخ أو ذاك قد كذب فيما قال، أو كتب ما كتب تحت تأثير السلطان، أو أضيف

ذلك إلى مخطوطاته بعد موته، أو غير ذلك مما تتنازعه نظريات المؤرخين على ضرب من ضروب التكافؤ يعرفه أهل الصنعة؟ ما لم تكن أحوال النقلة والرواة معروفة على طريقة أصحاب علم الرجال من أهل الحديث، التي امتن الله تعالى بها على هذه الأمة، وخصها بها فيما خصها، فكل أحد من أصحاب الروايات والوثائق التاريخية القديمة يرد عليه من أسباب القبول نظير ما يرد عليه من أسباب الرد!

وحتى التواتر المستفيض له نهاية زمانية في الماضي لا يمكن لقرون البشر المتتابعة أن تتجاوزها. فالبشر فيما قبل التاريخ المدون (وهي مدة لا تكاد تتجاوز الثلاثين قرنا) لم يبلغنا عنهم شيء فيما يقرب أن يكون تواترا، بل ولا ما يبلغ أن يكون رواية صريحة أو خبرا صريحا يمكننا أن نتبين هوية صاحبه ومن الذي نقله، وما حالهما. وإنما يتأول الناس آثارا متفرقة منتشرة هنا وهناك، على نظريات قد ارتضوها ودرجوا عليها! لماذا؟ لأن الأكاديمية اليونانية قد أورثت الناس أنه لا يجوز أن نقول في شيء سئلنا عنه: لا ندري! الله أعلم! يجب أن تكون لدينا لكل سؤال نظرية ما، نجيب بها عنه، أيا ما كان موضوعه! كيف يسألنا السائل عن حال البشر قبل خمسة آلاف سنة مثلا، كيف كانوا يعيشون وما صفة حضارتهم وأحوالهم

وكذا، فنقول: لا ندري؟؟ بل يجب أن نطرد أقيسة وتمثيلات نعتبطها اعتباطا، ونتأول الآثار المحسوسة بما يوافقها، فيصبح لدينا (علم) نجيب به من سأل! عندنا مثلا نظرية نفسر بها نشأة الأنواع كلها، وأنها لم تزل تترقى من بدايات منحطة، تتطفر فيها أسباب البقاء وأسباب التنوع، طفرة بعد طفرة، لأننا لا نقبل أن يسألنا سائل: كيف نشأت الأنواع الحية واسعة التنوع هذه، فنقول: لا ندري! أو نقول: التمسوا ذلك في أخبار الرسل ونبواتهم إن كنتم فاعلين! معاذ الله! لا يليق هذا بالفيلسوف أبدا! بل نقول: هاكم النظرية وهذا هو العلم عندنا، وليقل من يشاء ما يشاء. فلما كان هذا هو (العلم) في أصول الأنواع الحية كافة، فلابد أن بني آدم أيضا كانوا في أصلهم الأول من أشباه القردة والنسانيس، لا حضارة فيهم ولا يصنعون شيئا إلا قليلا. يعيشون في الكهوف لتخلفهم العقلي عن بناء المأوى، ويأكلون ما تطاله أيديهم من الصيد وجمع الثمار، كما عليه أحوال القردة والشيمبانزي فيما نراه منها اليوم. فإذا أردنا أن نستدل لصحة هذه الخرافة فماذا نصنع؟ نفتش في الكهوف وفي بطون الجبال عن شيء يمكن أن نتأوله على أن سبب كونه كما وجدناه هو صحة نظريتنا! يعثر على قطعة حجر مدببة، فيقال: هكذا كان الأولون يصنعون الرماح ليصطادوا بها!! وكيف لا، وهم متخلفون عقلا وعلما ووعيا كما فرضنا؟؟ مع أن

الصخور المدببة من أنواع الشظايا وبقايا التهشم الصخري منتشرة في كل مكان! ويعثر على نقش على جدار كهف، لهيئة ثور أو بقرة أو ما شاكل ذلك، فيقال في فرح غامر: هكذا كان مبلغ الأولين من الإبداع والخيال وطلب الجمال والكمال، مع أن حقيقة ذلك لا يبعد أن تكون لعبا كان يلعبه بعض الصبية الصغار في ذلك الكهف في يوم من الأيام! والقصد أنك فيما قبل التاريخ المنقول المدون، لن تجد إلا الأوهام والنظريات التحكمية الاعتباطية أساسا لتأويل الآثار المادية وادعاء العلم بسبب كونها على ما وجدت عليه.

وحتى في إطار التاريخ المدون فالأمر ليس أحسن حالا بكثير في الحقيقة. فالمحرك النظري التأويلي يظل قائما في تقرير من الذي تقبل روايته ومن الذي ترد عليه، من أصحاب الأخبار التاريخية، وأي الروايتين نرجح ولماذا؟ فالحجة في ذلك، فيما سوى طريقة أهل الحديث، من أضعف ما يكون، حتى في دعاوى التواتر، إلا فيما قل وندر. إذ لماذا يتوافر الناس على الإخبار عن واقعة تاريخية معينة، ويصبح ذلك مما يتوارثونه ويعتنون به ما لم يكن داعيهم لذلك داعيا قويا بما يكفي؟ الحق أنه لولا الداعي الديني ما أمكن أن يبلغنا تواتر مدعى على إثبات وقائع حصلت قبل

عشرين قرنا من الزمان! لماذا يحرص قوم على توريث رواية معينة، جيلا بعد جيل، عبر عشرين قرنا كاملة؟ التواتر يحتاج إلى داع قوي للتوافر عليه، أي حتى يقوم الداعي لتكاثر النقلة بما يمتنع معه التواطؤ على الكذب، وهو ما يعظم تطلبه ولا شك كلما بعدت الواقعة في عمق التاريخ! ففيما سوى الخبر الديني، قلّ أن يقوم ذلك الداعي بل لم يتصور.

والقصد أن أصحاب الآثار والتواريخ لا يملكون أبدا ما يصلح أن يكون حجة لرد ما جاء به خبر الوحيين بشأن حوادث الماضي، ولا يمكن أن يحصل لهم ذلك. ومع هذا فما أكثر ما تجد في اعتراضات السفهاء على القرآن قول القائل: أخطاء تاريخية في القرآن! ودعاوى من مثل قولهم: لا دليل في التواريخ والآثار على وجود مملكة داود كما وصفت في القرآن، ولا دليل على أن القمر قد انشق كما جاء به الخبر في القرآن، ولا دليل على أن كذا وكذا قد وقع كما جاء به الخبر في نصوص الوحيين. أخبرنا رب العالمين سبحانه عن طوفان نوح، مثلا، فخرج علينا ورثة اليونان يقولون: إن دلائل الجيولوجيا تمنع من أن تكون الأرض قد شهدت واقعة عظيمة كهذه في يوم من أيامها! فما هي دلائل الجيولوجيا هذه وما معقوليتها وإفادتها المعرفة في موضوع كهذا؟ قياس اعتباطي تحكمي على

طريقة بدعوها في القرن التاسع عشر، وكانوا من قبل يستعلمونها بالتأويل في إثبات حصول الطوفان، ثم انقلبوا فصاروا يستعملونها هي نفسها في نفيه!! فليس في الأرض مصدر للمعرفة بوقائع التاريخ يعلو فوق نصوص الوحيين أبدا ولا يمكن ذلك! بل تلك النصوص هي المهيمن على جميع ما يرويه الناس، رضي من رضي وكره من كره! ولولاها ما أمكن لأهل الكتاب أن يعرفوا ما صح مما دخله التحريف عندهم! فالحمد لله الذي منّ علينا بالكتاب والسنة.

قولوا للفلاسفة والمعترضين على طريقتهم، بكل حزم وصرامة: إذا جاء السمع بالخبر أو التكليف، بطل لعب الصبيان والهذيان هذا الذي أنتم غارقون فيه إلى أنوفكم، تتقلبون فيه بمحض الهوى كما يغير أحدكم نعليه! فاتقوا الله في أنفسكم وفي الناس واسعموا وتعلموا، واكسروا أنوفكم وأخضعوا رؤوسكم للذي خلقها، وإلا فلا يلومن أحدكم إلا نفسه، يوم لا يجدي الندم! ونقول للدعاة إلى الله تعالى: تعلموا أن تكونوا على ما جاء به القرآن من الحزم والقوة في تقرير الحق، فإنه كتاب جد ليس بالهزل، وهو القول الفصل في كل ما تناوله من مسائل العلوم، رضي من رضي وكره من كره، والله المستعان على ما يصفون!

هذا في أنواع الخبر في نصوص الوحيين، وأما فيما يتعلق بالإنشاء والتشريع والتكليف، فاعتراضات المعترضين مردودة عليهم جملة من مبدأ الأمر، أيا ما كانت وكيفما كانت، لأنه إذا صح أن كان هذا الكتاب هو كتاب رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما، فليس في الوجود من يملك أن يرد على خالق الإنسان تكليفه للإنسان بما خلقه لأجله! ولا أحد يملك أن يراجع الباري سبحانه فيما هو أحسن وما هو أقبح، لأن العلم شرط الحكمة، التي هي الدراية بالحسن والقبح العقليين على سبيل التفصيل، وليس في الوجود من هو أعلم بالخلق من خالقهم، وجوبا وضرورة. فعندما يأتي من يقول: هذا الحكم في الشرع ظالم أو جائر، أو كيف استجاز رسول الإسلام أن ينكح طفلة صغيرة، أو كيف أجاز الإسلام الرق وملك اليمين، كيف جعل زكاة المال ربع العشر فقط، ولم يأمر الأثرياء النزول عن ثرواتهم الفاحشة لصالح الأمة، أو كيف جعل ميراث المرأة نصف ميراث أخيها الرجل، أو كيف حكم بمعنها من الإمامة وخص ذلك بالرجال، أو نحو ذلك من الاعتراضات، فإنما يؤسس ذلك كله عنده على فلسفة فاسدة واهية بالضرورة، في القيم والأخلاق وسياسة الناس! قال تعالى ((قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ)) الآية [البقرة : ١٤٠]،

وقال جل شأنه: ((أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)) [الملك : ١٤]، وهذا هو الجواب الكافي لكل عاقل عن جميع ذلك!

فإذا فرغنا من هذه المقدمة المنهجية الضرورية، انتقلنا إلى الجواب عن السؤال حول الآية التي سأل عنها السائل. يقول، وفقه الله تعالى: (أريد سؤالك عن مسألة في تفسير آية ((خلق من ماء دافق , يخرج من بين الصلب والترائب)) فاستوقفتني تفاسير مثل أن مصدر المني من صلب الرجل ومصدر ماء المرأة من ترائب المرأة وتفسير أن الولد من عصارة القلب ويوجد قول أن ماء الرجل هو مصدر كذا وكذا من المولود وماء المرأة هو مصدر كذا وكذا من جسم المولود والآن سأرسل المصادر وأنتم أعلم بها. وهذه التفاسير تعارض ما درسته بل وشاهدته بعيني من خروج البويضة من المبيض بعملية الإباضة التي تشاهد بالإيكو أما النطاف ما شاهدتها بعيني ولكن مصدرها كما درسنا النبيبات المنوية بالخصية وتخزن في البربخ حتى تنضج وبعدها عند العلاقة تخرج من البربخ للأسهر ثم الإحليل مع الإضافات من الغدد المرافقة وهذه الأعضاء منظورة وأظن أن عملية الإنطاف أيضا تم رؤيتها بطريقة يقطع بصحة هذا الطريق ولكن لم أتأكد بعد فهل يوجد تعارض برأيك أم لا.)

قلت: كما تقدم تأصيله فيما مر، فإن التعارض بين المشاهدة الصريحة غير المؤولة وبين التأويل المجمع عليه عند المفسرين، لا يكون إلا وهما بالضرورة. وإنما يرد وقوع التعارض بين التأويل المجمع عليه للنص، وبين تأويل نظري معين للمشاهدة الصريحة، وهذا يسقط معه التأويل النظري ولا شك، ولا يُدفع به إجماع المسلمين في التفسير. وهذا أول تقرير في المسألة الأصولية التي سأل عنها السائل بعد بقوله: (والمسألة الثانية وهي تعتبر أصولية متى يرجح ما ثبت بالتجربة على أقوال المفسرين؟)!

فعلى هذا الأصل نقول إنه لا يضيرك أيها السائل في دينك أن تكتفي بأن تقول: لا يمكن أن يكون المراد من هذه الآية مخالفا لما شاهدناه مشاهدة صريحة غير مؤولة. ومن ثم تأخذ التأويل الراجح بطريقة أهل التفسير وتعتقد أنه الحق، وتعتقد مع ذلك أنه لا يعارض، ثم تقف عند ذلك ولا تزيد.

وأما التقرير الثاني أو الأصل الثاني الذي سألت عنه، فهو عند وقوع الخلاف بين المفسرين في تأويل الآية، هل تعد المشاهدة التي ظهرت حديثا مرجحا فيه أم لا؟ وجواب ذلك على الصحيح، بالنفي لا بالتجويز ولا بالتفصيل. فكما تقدم، فإن القرآن لا يأتي بتقرير أمور في عالم الشهادة

(مما سوى النبوات المستقبلية) هي بحيث يتخلف عن مشاهدتها المخاطبون الأولون، ولا يحصل ذلك إلا لمن يأتي بعدهم في القرون المتأخرة، حتى يكون ظهورها كما هي في الكتاب مما يحصل للمتأخرين من المخاطبين به دون سلفهم! نعم لو قدرنا أن وقعت مشاهدة صريحة غير مؤولة بما يخالف تفسيرا من التفسيرات التي أثرت عن السلف لآية من الآيات، فإن هذا التفسير يستبعد إذن بالضرورة، ولكن لا يكون ذلك التفسير إلا قولا تُعلم مرجوحيته وضعفه من طريق أهل التفسير ولابد، أي بحيث يمكن التوصل إلى الحكم بذلك من قبل وقوع تلك المشاهدة بلا اشتباه أو تقارب، لأنه من الممتنع أن يكون الخلف أعلم من السلف بمعاني القرآن، أو بأسباب معرفتها. ثم إنه يكون بالضرورة من خلاف التضاد لا من خلاف التنوع، لأن التنوع إنما يرجع إلى معنى أصلي واحد يتفق عليه المفسرون جملة، والفرض أن المشاهدة الصريحة قد خالفته. ولكن كما بينا فإن هذا لا يقع في القرآن أصلا. أي لا يقع أن تنص آية من الآيات على معنى معين، ويكون ذلك المعنى وصفا لأمر من عالم الشهادة (وأعني به الحيز الواقع في إطار العادة التراكمية للبشر من هذا العالم)، ويكون مع ذلك بحيث لا يقدر المخاطبون الأولون بالتنزيل على رؤيته أو مشاهدته

صراحة، فلا تقوم عليهم حجته وإنما تقوم على المتأخرين من أهل القرون لتمكنهم من مشاهدتها!

ثم إنه من القواعد التي قررناها في كتاب المعيار وأطلنا النفس في الكلام عليها، في معرض الرد على الإعجازيين وما يسمونه (بالتفسير العلمي)، أنه لا يجوز أن يكون من أنواع المرجحات المعتبرة بين أقوال المفسرين في آية من الآيات، نوع لم يعرفه السلف الأولون ولا قال به أحد منهم، فإن هذا إن صح، فيقتضي امتناع معرفة الحق في آية من الآيات، في حقهم جميعا! ومعلوم ومتقرر في الأصول أن الأمة لا تجمع على ضلالة أبدا! فلو كانت الآية بحيث لا يعرف المسلم تأويلها الصحيح إلا بسبب لا يمكنه التحصل عليه، ولا يمكن لأحد من أهل عصره أن يتحصلوا عليه بشيء من طرقهم كذلك، فإنه لا يكون إلا قائلا فيها بالظن والوهم، وهذا محرم ولا يجوز أن يكون هو منتهى ما عليه الأمة في موضع من مواضع الكتاب، في عصر من العصور!

فإذا علمت ذلك ووعيته وأحسنت تصوره، أيها السائل، انتقلنا إلى تطبيقه على مسألتنا. ونبدأ أولا بتحرير أقوال أهل التفسير، وبيان نوع الخلاف فيما بينها، هل هو خلاف تنوع أو تضاد، ثم ننظر فيما هو مزعوم من

مشاهدات المعاصرين الصريحة، لنبين أنه لا يعارض ولا يمكن أن يعارض ما عليه المفسرون. فيكون منطلقنا وأساسنا في ذلك كما مر هو اليقين الجازم بأن المشاهدة الصريحة لا يمكن أن تعارض التأويل الصحيح، المترجح على طريقة أهل التفسير وآلتهم الموروثة في ذلك، ولا يجوز أن تكون ملجئة لأهل القرون السالفة للتحصل عليها حتى يعرفوا الحق في التأويل. أي أننا ننظر أولا أي التفاسير أرجح على أصول أهل التفسير المعتمدة الموروثة، دونما التفات إلى دعوى صاحب المشاهدة العصرية، ولا تأثر بها، ثم ننظر فيها بعد ذلك لا قبله، لنبين أنها ليست صريحة في المطلوب، أو في المعارضة المدعاة، دفعا للشبهة، لا طلبا للترجيح. ننقض كلام المخالف بجزم وصرامة، لا أننا نلتمس أن نؤسس في معرفتنا الدينية ما يوافقه، ثم نقول إننا قد سبقناهم إليه، كما يسلكه الملوثون بلوثة الكلام، من الإعجازيين ومن شاكلهم، في تغرير وتحريف وتلبيس قد أطلنا النفس عليه في كتاب المعيار حيث رددنا عليهم!

فإذا نظرنا إلى الآية، وجدنا أن خلاف المفسرين فيها قد يقال إنه من اختلاف التنوع، لأنه كله يرجع إلى أصل كلي واحد في المعنى المأخوذ من الآية. فصحيح إن الصلب متفق على معناه في العربية، قال ابن منظور:

الصُّلْبُ والصُّلَّبُ: عَظْمٌ من لَدُنِ الكَاهِلِ إلى العَجُب، إلا أن الترائب مختلف فيها. ولكنها، أيا ما كان معناها، شيء مما يكون في الجوف. فعلى القول بأنها مما يكون في جوف الرجل، يكون خروج ماء الرجل مبدوءا في أصله من محل ما، يقع بين ما يقال له الترائب من جوفه، وبين تلك العظام في ظهره التي يقال لها (العمود الفقري)، وعلى القول بأنها مما يكون في المرأة، يكون أصل خروج الماء الذي يخلق منه الجنين، من موضع ما في جوف الرجل وموضع ما في جوف المرأة. وهذا على اعتبار أصله الذي يخلق منه، لأن (من بين) تفيد السبب أو المصدر. فإن قدرنا أن كان المقصود المخرج النهائي الذي يخرج منه الماء عند قذفه، فهو حال تدفقه يكون خروجه من محل محصور بين صلب الرجل وترائب المرأة، وإن كان في هذا الوجه ضعفا، لكنه على إجماله لا غلط فيه ولا مخالفة لما هو مشاهد بالحس الصريح. فخروج الماء الدافق الذي يخلق منه الجنين، إن كان المراد منه الأصل والمنشأ الأول، فهو من جوف الإنسان (من بين الصلب والترائب)، حيث يبدأ خلق أسبابه في الجسد، وإن كان المراد منه مخرج الدفق (في ماء الرجل) فكما مر. وعليه فالمشاهدات العصرية ربما تكون قد كشفت لنا بعض التفصيلات لذلك المعنى الكلي الذي أجمله الله تعالى

في القرآن، لكنها قطعا لم تكشفه كشفا تاما ولا قريبا منه، ولم تنفه كذلك، على اختلاف المفسرين فيه، ولا أبطلته، ولا حسمت النزاع!

وقد يقال إنه من خلاف التضاد، على أساس أن جوف المرأة إما أن يكون مرادا من الآية، أو لا يكون مرادا، ولا ثالث. فرجح بعضهم أن المراد من الترائب موضع من جسم الرجل لقوله تعالى (من بين) ولكون ماء المرأة المشاهد عند الجماع لا يوصف بالتدفق، خلافا لدمها الجاري في عروقها الذي لا يقال له (ماء). قال بعض المفسرين رحمهم الله تعالى: (الترائب موضع القلادة من صدر المرأة ، وهو قول لابن عباس وعكرمة وغيرهما. وقال بعضهم ما بين المنكبين والصدر، وهو مروى عن مجاهد، وغيره من السلف. وقال آخرون : معنى ذلك أنه يخرج من بين صلب الرجل ونحره ، وهو مروى عن قتادة. وروي قول من قال: هو اليدان والرجلان والعينان، ومن قال: هي الأضلاع التي أسفل الصلب، ومن قال: هي عصارة القلب. وقيل يخرج من بين صلب الرجل وترائبه، وصلب المرأة وترائبها، قال القرطبي: قال الحسن (البصري) المعنى يخرج من صلب الرجل وترائب الرجل، ومن صلب المرأة وترائب المرأة.) قلت: فهذه الأقوال قد يقال إنها ليس الخلاف فيها اختلاف تنوع، لأن الترائب المشار

إليها إما أن تكون في الرجل أو في المرأة أو فيهما جميعا. وهذه الثلاثة لا يجمعها معنى كلي واحد. قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين: (ولا خلاف أن المراد بالصلب صلب الرجل، واختلف في الترائب فقيل: المراد بها ترائبه أيضاً، وهي عظام الصدر ما بين الترقوة إلى الثندوة، وقيل: المراد بها ترائب المرأة، والأول أظهر لأنه سبحانه قال: يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ [الطارق:٧]، ولم يقل يخرج من الصلب والترائب، فلا بد أن يكون ماء الرجل خارجاً من بين هذين الملتقين، كما قال في اللبن: يخرج من بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ) [النحل:٦٦].

فقولك إن ثمة تعارضا بين هذه التفسيرات (كلها أو بعضها) وبين المشاهدات الصريحة ليس بصحيح، لأن الله تعالى أجمل في القرآن ولم يفصل، والذي رآه الناس في هذا العصر أمر تفصيلي دقيق، فلا وجه لأن يدفع إجمال واسع، بتفصيل دقيق لم يرد إثباته ولا نفيه في القرآن ولا في السنة! وأقوال المفسرين كذلك مجملات واسعة (مقارنة بما فصله التجريبيون)، حتى قول القائل منهم (عصارة القلب)، فالقلب يطلق في اللغة ويراد به تلك المضغة في الصدر، وقد يراد به الجوف بعموم. والعصارة هي الخلاصة المائعة المستمدة من شيء ما.

وأما أن ماء الرجل هو مصدر كذا وكذا من صفات المولود، وماء المرأة هو مصدر كذا وكذا منها، فما معنى (مصدر)؟ هل المقصود أن شيئا ما، مما يكون في ماء الرجل أو المرأة، قد يكون من جملة الأسباب في ظهور الصفة المذكورة في المولود، أم المقصود أنه ليس في الأنظمة الحيوية المخلوقة في الجسد ما يكون سببا في ذلك غيره؟ لا أظن أحدا ممن قالوا بهذه الأقوال ينفي إمكان تسبب شيء آخر في الجسد في هذا الأمر بخلاف ما ذكر، والأسباب تتعدد وتتوارد ولا تتعارض. ومنها ما قد يكون مغيبا تغييبا نسبيا، فيظهر لنا بعد أن لم يكن ظاهرا لسابقينا، أو يظهر لمن يأتي بعدنا بعد أن لم نكن نعرفه، ومنها ما هو مغيب تغييبا مطلقا، كأعمال الملائكة الموكلة بحفظ الطبائع في المواد، وبخلق الأجنة في الأرحام من تلك المواد، بأمر الله تعالى. حتى ما يقال له ماء المرأة، لم يأت في الكتاب ولا في السنة تفصيل لحقيقة المراد به، على الوجه الذي يلتمسه الناس اليوم! هل للمرأة ماء يخلق منه الجنين؟ نعم قطعا! هذا مما جاء به خبر الوحي! فهل نعرف على وجه التفصيل ما هو هذا الماء المقصود، في جملة السوائل والموائع التي نراها في جهاز المرأة التناسلي، ظاهرا أو باطنا؟ أبدا! وإنما يجتهد الإعجازيون ومن شاكلهم في تكلف حمل ذلك اللفظ على بعض ما يشاهد من الموائع في الجهاز التناسلي أو في الرحم أو فيما يتغذى منه جهاز المرأة

التناسلي من مصادر الغذاء في الجسم، التي تجري في الدم، ومنها تخلق البويضات في المبايض وكذا، أو فيما يتغذى منه الجنين نفسه فيما يقال له الكيس الأمينوسي، مع أن هذا كله لا يعدو أن يكون تخمينا لا ثمرة له إلا أن يصبح الإجمال الذي عبر به رب العالمين في القرآن وكأنه كلام مبهم لا ننتفع به حق الانتفاع حتى نضرب في ذلك الملعب المحدث بسهم، ظنا في ظن وتخمينا في تخمين، وتكلفا ظاهرا، ثم نقول إن الآية توافق العلم الحديث، بل تسبقه، والله المستعان!

ثم ما روي في السنة من قوله عليه السلام: فَأَمَّا نُطْفَةُ الرَّجُلِ فَنُطْفَةٌ غَلِيظَةٌ مِنْهَا الْعَظْمُ وَالْعَصَبُ ، وَأَمَّا نُطْفَةُ الْمَرْأَةِ فَنُطْفَةٌ رَقِيقَةٌ مِنْهَا اللَّحْمُ وَالدَّمُ، وإن كان قد ضعفه بعض أهل العلم من جهة السند، إلا أنه ليس في متنه ما يستنكر أو يعارض المشاهدة الصريحة غير المؤولة بوجه ما. فكما مر فإن الأسباب المعلومة حاليا لبناء الخلايا والأنسجة في جسم الجنين في مراحله المختلفة، ليس لأحد قدرة على تتبع أعمال الملائكة في إنشاء ذلك وإحداثه من تلك المواد التي كانت أصالة في ماء المرأة، وتلك التي كانت أصالة في ماء الرجل، لأننا من الأصل لا ندري ما المقصود على وجه التحديد من ماء المرأة أو نطفتها، على ما عليه المعاصرون من مشاهدات

صريحة في ذلك الباب. فليس عند أحد ما يعترض به على حديث كهذا من جهة المتن إن صح.

دعوى التعارض مدفوعة بفضل الله بما مر من أن كلام القرآن وكلام التجريبيين لا يرد على مورد واحد حتى يتعارض! فأنت تقول مثلا: (خروج البُويضة من المِبيض بعملية الإباضة التي تشاهد بالإيكو أما النطاف ما شاهدتها بعيني ولكن مصدرها كما درسنا النبيبات المنوية بالخصية وتخزن في البربخ حتى تنضج وبعدها عند العلاقة تخرج من البربخ للأسهر ثم الإحليل مع الإضافات من الغدد المرافقة وهذه الأعضاء منظورة وأظن أن عملية الإنطاف أيضا تم رؤيتها بطريقة يقطع بصحة هذا الطريق) قلت: فكل هذا من التفصيلات الدقيقة التي يصح في كل واحد منها أنه من أسباب خلق الجنين في الرحم. ولكن هذه الأسباب نفسها تسبقها أسباب أخرى في نفس جسم الرجل والمرأة على السواء، وهي مصادر لتلك المصادر نفسها، في عملية خلقها. فإثبات السبب المتأخر لا يقتضي نفي السبب المتقدم، كما أن إثبات السبب المحسوس المشاهد لا يقتضي نفي السبب المغيب، فلا يعارض الإجمال الذي جاء به القرآن أو الذي جاءت به السنة بهذا التفصيل الدقيق المكتشف حديثا، وإنما يضاف

إليه. ولا يضرنا شيئا أن نبقى بلا معرفة تفصيلية في هذا الذي أجمله القرآن أو أجملته السنة! فلو كنا نحتاج إلى تفصيل هذا الأمر، لجاء صريحا في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله! وخبر السنة الذي مر التعليق عليه، هو إخبار بمغيب، امتحن اليهودي به النبي عليه السلام، خلافا لنص الآية المسؤول عنها، فإنها تذكير بحقيقة مشاهدة معلومة على سبيل الإجمال.

ثم إنه يجب الانتباه إلى أن عبارة القرآن والسنة مع كونها مجملة في هذه المسألة وما يتعلق بها، ومع كونها لا تحتاج إلى تفصيل حتى يحصل المقصود الشرعي من الخطاب بها في المخاطبين، فهي كذلك ليست جارية على اصطلاح المعاصرين فيما يقولون له (الماء) وما يقال له (يخرج) وما يقال له (يعلو) وغير ذلك. ليست المصطلحات الطبية العصرية متوافقة بالضرورة مع الألفاظ الشرعية، ولا يلزم أن تكون كذلك! ومع هذا فقد رأيت بعض الإعجازيين يحاول في تكلف ظاهر وتنطع واضح، أن يقول إن المقصود بعلو ماء الرجل في حديث مسلم إنما هو كون الحيوانات المنوية التي فيها خلايا الذكورة، موجبة الشحنة، والموجب (يعلو) فوق السالب فيزيائيا، خلافا للحيوانات المنوية التي تكون فيها خلايا التأنيث فهي سالبة، أو نحوا من ذلك! وهذا والله غاية التنطع، وهو منتهى طريقة

هؤلاء! أن يتلاعبوا بألفاظ الكتاب والسنة بالتأويل الملتوي والقرمطة رجاء أن يوفقوا بينها وبين ما عليه التجريبيون المعاصرون في نفس الأمر، وكأنه إن لم يثبت الاتفاق التام، لزمنا إبطال القرآن كله وإسقاط الدين من أوله إلى آخره! يقولون بلسان الحال: أي ماء للرجل هذا الذي (يعلو) على ماء المرأة أو (يسبقه)، أو العكس؟ إن لم نتكلف تلبيس هذا النص بلبوس البارادايم الحالي في تفسير كون الجنين ذكرا أو كونه أنثى، فإننا نكون في حرج من أمر ديننا عظيم! وهذا الوهن والرعب والصغار هو نفس ما حمل المتكلمين الأوائل على تكلف اختراع براهين سيلوغية فلسفية لتأسيس المعرفة بوجود الباري على ميتافيزيقا اليونان! فإن عامة الفلاسفة الأقدمين كانوا يقولون، تأسيسا على تلك الميتافيزيقا المعتمدة عندهم، بقدم العالم! والغلاة منهم قالوا بنفي صانعه! فإن كنا نريد أن تصح نسبتنا إلى العلم وإلى العقل جميعا، فعلينا أن نبين أن أصول ديننا لا تتعارض مع تلك الميتافيزيقا، وإلا وقعنا من أمر ديننا في حرج عظيم! وهو موقف المتهم المطالب بالاعتذار لدينه بين يدي رؤوس الأكاديمية، كما سماه النصارى صراحة بالاعتذاريات Apologetics!

قال أحد الإعجازيين في تفسير قوله تعالى: ((من نطفة أمشاج)): (والمفسرون كافة بلا استثناء على أن النطفة الأمشاج هي حصيلة ماء الرجل والمرأة، والأمشاج أخلاط من الجنسين، وقبل اكتشاف المجهر بعد عصر تنزيل القرآن بأكثر من عشرة قرون لم يكن يعلم أحد بتكون الجنين من بويضة مخصبة Fertilized egg تماثل ـ نطفة ـ أي قطيرة ماء غاية في الضآلة ذات أخلاط تحتوي على مكونات وراثية من الأبوين نسميها اليوم كروموزومات .Chromosomes اهـ .). قلت: نعم لم يكن أحد في عصر التنزيل يعلم بأن في رحم المرأة بويضة مخصبة كما تسمى على الاصطلاح العصري، لكن ما يدريك أنت أن هذا هو المقصود تعيينا وتحديدا من قوله تعالى نطفة أمشاج؟ مجرد أن البويضة (تشبه النطفة) في ضآلتها، مع كونها بعد التخصيب يكون قد اختلطت بها نطفة الرجل، ليس دليلا كافيا في التأويل! قد تكون النطفة هي البويضة المخصبة، وقد تكون شيئا قبلها مما خلقت هي منه، مما شهده المعاصرون بالميكروسكوبات أو مما لم يشهدوه، في كل من ماء الرجل والمرأة بعد اختلاطه (مع بقاء ذلك الأخير، ماء المرأة، غير معروف تحقيقه على اصطلاح المعاصرين)! فالقوم يتنافسون في مسابقة دولية (فيما يسمونه بالهيئة العلمية للإعجاز العلمي!!) للوصول إلى تكثير الحالات التي

يقولون فيها: هذا قد سبقناكم إليه في كتاب ربنا أو في سنة نبينا قبل بضعة عشر قرنا، وإذن فهو إعجاز! فإذا نظرت في أبحاثهم رأيت العجب العجاب من الافتيات على القرآن وتحميل ألفاظ الوحيين ما لا تحتمله، ومن التحكم بالتأويل وتجهيل السلف، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

كل هذا لا يلزمنا ولا نحتاج إليه أصلا! لسنا مطالبين بأن (نعتذر) لما جاء به خبر الوحيين عندنا، بالخوض في كتاب الله تعالى باصطلاحات تفصيلية لا ندري سبيلا للجمع الصحيح بينها وبين ألفاظه المجملة في تلك المسائل، على نحو يدخل بصاحبه في قول أبي بكر رضي الله عنه: أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إن قلت في كتاب الله ما لا أعلم!!

ولهذا قلت قديما في جواب موجز سبق أن نشرته على صفحة إقناع في نفس هذه المسألة:

(فنقول إن الله تعالى إذا ذكر في كتابه شيئا مما في الواقع، لم يذكره بغرض إعلام الناس به من حيث هو، يصوره لهم بتفصيله ويعلمهم بحقيقة ما يكون عليه، وإنما يذكره ذكرا إجماليا بما يحصل به المراد من الآيات، وبما

يناسب كل مخاطب بالقرآن من أهل اللسان في كل زمان ومكان، على اختلاف الأفهام والمدارك والخلفيات المعرفية .

فعندما يتكلم رب العالمين عن خلق الأجنة في أرحام النساء، فلا يكون الغرض من ذلك تعليم الأطباء تفصيل ذلك الأمر على ما يوافق اصطلاحهم وطريقتهم في هذا العصر أو ذاك، في تأويل المشاهدات التي تحصلت لديهم! وإنما يكون لهداية الناس عامة، كتذكيرهم، مثلا، بما كانوا عليه في بطون أمهاتهم قبل أن يصيروا رجالا كاملي الهيئة، وليذكرهم بأنه إذا كان قد خلقهم من تلك المادة الحقيرة في سوائل الرجال والنساء، فهو على إعادة خلقهم من عظامهم بعدما رمت، قادر كذلك قطعا، سبحانه، كما تدل عليه فطرة المخاطب وبداهته .

فعندما يقول صاحب الاعتراض (التجريبي)، مثلا، إننا لا نجد السائل المنوي يخرج إلا من الغدد التناسلية في أسفل الحوض، فكيف يقال في القرآن إنه يخرج من بين الصلب والترائب، وما علاقة ضلوع الصدر بالمني أصلا، سواء على القول بأن الترائب هنا هي ضلوع الرجل أو على القول بأنها ضلوع المرأة؟ فنقول له: الغدد التناسلية هذه، يصح دخلوها، لغة وعقلا، تحت هذا المعنى المجمل (من بين الصلب والترائب) أم لا؟ فإن

قلت لا، اتهمناك بالمكابرة وجحد الحس والعادة! وإن قلت نعم، قلنا لك: ففيم الاعتراض إذن؟؟ وحتى لو قدرنا أن كان المراد ترائب المرأة، أليس ذكر الرجل حال دفقه الماء في فرج المرأة يكون متوسطا بين جسم الرجل وجسم المرأة؟ فإن قلت بلى، قلنا فعلى هذا التفسير، لم يقل إنه يخرج من صدر المرأة، وإنما قال من بين صدرها وصلب الرجل، ففيم الاعتراض؟! فإن قلت: فلم خص الترائب بالذكر دون غيرها، قلنا الله أعلم! ((وما أوتيتم من العلم إلا قليلا))! لا يضيرنا التفويض في هذا، ولا نحتاج إلى تكلف ما يتكلفه بعض الأطباء من المسلمين عند الرد على هذه الشبهة، من قولهم إن المقصود بما يكون بين الصلب والترائب ويخرج منه المني، الدم، فهو ما يخلق منه المني، وهو يتدفق إلى الجهاز التناسلي عند الرجل من القلب الذي في الصدر، أو إن الجهاز التناسلي نفسه يكون في الرجل وهو جنين في ابتداء خلقه محصورا بين الصدر وأسفل الظهر، فإذا اكتمل نموه برز من تلك المنطقة ونزل إلى منبت الساقين! هذا كله تفصيل لا نحتاج إلى تكلفه حتى تندفع الشبهة بأول العقل! والذي يتكلفه قد يعرض كلام رب العالمين للتكذيب إن عورض تفصيله ذاك بما تظهر منه مخالفته فيما بعد، مع أن الجواب الكافي المحقق للمطلوب بإذن الله تعالى، لا يلجئ إليه أصلا كما ترى! والسبب في كونه لا يلجئ إلى ذلك، ما قررناه آنفا

من كون المعاني المذكورة في القرآن لا يراد منها تفصيل الأمر على النحو الذي يلائم ما انتهى إليه أهل عصر معين من تصور تجريبي في نفس الأمر، على ما في ذلك التصور من نقص وقصور واجب لبني آدم مهما كملوا! وإنما يراد منه إجمال الأمر على نحو يحصل به المطلوب من هداية الناس على اختلاف أفهامهم وعلومهم ومداركهم، في كل عصر ومصر، دون تطرق إلى تفصيل لم ينزل القرآن من أجل تبيينه !

وهذا من أمارات صدق النبوة عند التأمل، إذ لو كان هذا الكتاب من تأليف النبي عليه السلام كما يزعمه أصحاب الشبهة، لوجدت أمثال تلك المواضع تأتي في الكتاب على نحو فيه من الاختلاف والنقص والغلط الظاهر ما يقع في كتب كبار الأطباء في زمان التنزيل، فكيف والرسول لم يعرف الطب ولا عرف الكتابة أصلا، صلى الله عليه وسلم؟! أي لوجدت في أمثال تلك المواضع، على ما هي عليه من إجمال، ما يخالف المشاهدات الصريحة غير المؤولة التي لم يشهدها الناس في عصر التنزيل، وإنما ظهرت فيما بعد. قال تعالى: ((أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً)) [النساء : ٨٢] أي لوجدوا فيه اضطرابا في موضوعه وتناقضا في نصوصه وكلاما يكذبه الواقع المحسوس

ويدفعه العقل الصريح، وحشوا لا طائل تحته ولا ثمرة، إلى غير ذلك من نقائص لا يسلم من مجموعها كتاب من كتب البشر. ولكن هذا لم يوجد، ولن يوجد، وما كان ليوجد، والحال كما بينا، فالحمد لله على نعمة الإسلام وكفى بها نعمة)

انتهى.

نقل محمد صالح المنجد في فتوى من فتاواه على موقعه (الإسلام سؤال وجواب) أجاب فيها عن سؤال بخصوص حديث صحيح مسلم

فنقل في سياق الجواب كلاما عن طبيب من الأطباء المصنفين فيما يقال له الإعجاز العلمي، قال فيه: (وفي الواقع ليس هناك تعارض ، وربما أثّر علو ماء الرجل أو ماء المرأة في الحيوانات المنوية التي سيفلح واحد منها بإذن الله في تلقيح البويضة ، ونحن نعلم أن إفرازات المهبل حامضية وقاتلة للحيوانات المنوية ، وأن إفرازات عنق الرحم قلوية ولكنها لزجة في غير الوقت الذي تفرز فيه البويضة ، وترق وتخف لزوجتها عند خروج البويضة ، وإلى الآن لا ندري مدى تأثير ماء المرأة على نشاط الحيوانات المنوية المذكرة أو المؤنثة ، ولا بد من إجراء بحوث دقيقة لنتبين مدى تأثير هذه الإفرازات على الحيوانات المنوية المذكرة أو المؤنثة ، ومدى تأثير

علوها أو انخفاضها على نشاط هذه الحيوانات ، وهناك من يقول : إن معنى العلو هو الغلبة والسيطرة فإن كانت الغلبة للحيوانات المذكرة كان إذكار ، وإن كان للمؤنثة كان إيناث بإذن الله)

ثم عقب عليه المنجد بكلام قال فيه: (... مع الاعتراف بحاجتنا إلى دراسة علمية حديثة من أكثر من عالم ومتخصص لدراسة هذه القضية بكافة أجزائها والخروج بنتيجة علمية متفق عليها.)

قلت: الاعتراف بحاجتنا؟؟؟ أنا أعجب والله، ما هذا التكلف والتعمق البالغ في أمثال هذه المسائل، وما الذي يدعونا أو يضطرنا للتوسع فيها على هذا النحو؟؟ ومن سلفكم فيه؟؟ وما الذي أشعرك بالضرورة للاعتراف بهذا كما عبرت؟؟ يا رجل قل آمنت بكلام الله على مراد الله، وبكلام رسوله على مراد رسوله، وأثبت معناه كما فهمه السلف وامض إلى شأنك، لا يضرك شيء!! فإذا قيل لك إنه يعارض ما جاء به (العلم الحديث) فقل: لا تعارض إلا في أوهامكم! هذا لفظ مجمل يحتمل عدة وجوه، ولم يأت في الشرع تفصيله أو الترجيح بين تلك الوجوه بدليل ما! ولو كنا نحتاج إليه في ديننا لنزل التفصيل وافيا غير منقوص، ولو كان تكلف البحث فيه خيرا لسُبقنا إليه! لماذا لا يكفيك أن تجيب بهذا؟ تأمل

قول الدكتور المنقول كلامه: (ولا بد من إجراء بحوث دقيقة لنتبين مدى تأثير هذه الإفرازات على الحيوانات المنوية المذكرة أو المؤنثة ، ومدى تأثير علوها أو انخفاضها على نشاط هذه الحيوانات) قلت: هذا على أساس أنك تعرف ما المراد تحقيقا، على اصطلاحات صناعتك وطريقة أصحابها، من قوله عليه السلام بعلو الماء على الماء؟؟ من أين لك بهذا؟ وما دليلك فيه؟ يقول: (وهناك من يقول : إن معنى العلو هو الغلبة والسيطرة، فإن كانت الغلبة للحيوانات المذكرة كان إذكار ، وإن كان للمؤنثة كان إيناث بإذن الله) قلت: فمن هذا الذي يقول بهذا، وما دليله على هذا التأويل للفظة (العلو) في الحديث؟ النص فيه قوله عليه السلام: (مَاءُ الرَّجُلِ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، فَعَلَا مَنِيُّ الرَّجُلِ مَنِيَّ الْمَرْأَةِ، أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللهِ، وَإِذَا عَلَا مَنِيُّ الْمَرْأَةِ مَنِيَّ الرَّجُلِ، آنَثَا بِإِذْنِ اللهِ) فالذي يعلو هو مني الرجل، بما فيه من الحيوانات المنوية المذكرة والمؤنثة جميعا بحسب ما عندكم من أسباب التذكير والتأنيث، والذي يُعلى عليه هو ماء المرأة الذي ليس فيه حيوانات منوية أصلا لا مذكرة ولا مؤنثة، والله أعلم ما هو ذلك المني أو الماء الأنثوي الذي (يُعلى عليه) على التحقيق!! فالذي قال إن المقصود غلبة الحيوانات المذكرة على المؤنثة هذا لا علاقة له بلفظ الحديث أصلا!! هذا يهيم في واد وحده! نعم بعض الشراح فسروا العلو

بالكثرة والغلبة في الكمية، وفي روايات فسروه بالسبق، لأن هذا وهذا مما يستفاد من لسان العرب، وتفيد به قرائن الخطاب والجمع بين الروايات، لكن لم يوجد من يفسر علو ماء الرجل على ماء المرأة، بكثرة الحيوانات المنوية المذكرة في ماء الرجل مقارنة بالمؤنثة!! هذا لا هو من لسان العرب ولا من لسان العجم ولا صلة له بالعلم أصلا.

وهذه هي آفة هذه الطريقة المحدثة في التفسير يا إخوان فانتبهوا. ما يقال له (التفسير العلمي) هذا مسلك دخيل على علم التفسير وعلى العلوم الطبيعية على السواء! فهو لا يعدو أن يكون محاولة فاسدة لإعادة تأويل النص الذي يبدو مخالفا للمنظومة التأويلية العصرية في التجريبيات والمحسوسات، بما يظهره في قالب الموافقة بأي طريق! هذه هي القضية، وهذا هو منتهاه عند أصحابه! هم يعتقدون أنهم يقدمون للإسلام وللقرآن خدمة عظيمة جليلة بهذه الأبحاث الدخيلة التي لا يرتضيها أهل التفسير والعلم بكتاب الله تعالى، ولا ينتفع بها أهل الطب، ولا يحتاج إليها المسلمون من مبدأ الطرح، ولا نخرج منها إلا بتحريف الكلم عن موضعه!

جاء في السنة ذكر لحالتين لماء الرجل وماء المرأة، ينسب لإحداهما التسبب في الشبه، وإلى الأخرى التسبب في الذكورة والأنوثة في الولد، وهما السبق والعلو. وقد اجتهد بعض أهل العلم فسووا بينهما في المعنى في بعض الروايات دون بعض. قال ابن القيم رحمه الله في تحفة المولود: "إن سبق أحد الماءين سبب لشبه السابق ماؤه ، وعلو أحدهما : سبب لمجانسة الولد للعالي ماؤه ، فها هنا أمران : سبق ، وعلو ، وقد يتفقان ، وقد يفترقان"

فما تكييف وما حقيقة سبق ماء الرجل ماء المرأة أو العكس، وما حقيقة علو أحدهما على الآخر، في ضوء، أو باصطلاح الناس فيما هو مقرر اليوم في علم الأجنة؟ وما وجه ذلك التسبب على التحقيق أو على سبيل التفصيل (بيولوجيا أو فسيولوجيا)؟ لم يعلم الأولون ذلك وكذلك نحن لا نعلمه. ولم يسألوا عنه، وكذلك نحن اليوم لا نسأل! لم يضرهم ذلك، ونحن كذلك لا يضرنا! فما وسعهم السكوت عنه فهو كذلك يسعنا! فإن قيل ولكن العلماء الأولون كانوا يتكلفون البحث في ذلك في حدود ما كان معروفا لديهم في وقتهم من علوم الطب والتجريبيات، قلنا ليس هذا بصحيح. لم يتكلف علماء أهل السنة تكييف العلو والسبق المذكورين في السنة، ولا ربطهما بشيء من كلام الأطباء والفلاسفة على عصرهم، كما

أصبح اليوم مطلبا ضروريا وملحا عندكم، وكأن صحة الدين تتوقف عليه! وإنما استدل بعضهم ببعض الأمور المعلومة المشاهدة الصريحة التي لا تخفى على أحد، في نقد بعض الروايات أو الاستشكال عليها من جهة المتن، بأن فيها وهما من الرواة، كما سلكه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح. قال رحمه الله:

ووقع عند مسلم من حديث عائشة: (إذا علا ماء الرجل ماء المرأة أشبه أعمامه، وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أشبه أخواله) ونحوه للبزار عن ابن مسعود وفيه : (ماء الرجل أبيض غليظ وماء المرأة أصفر رقيق فأيهما أعلى كان الشبه له)، والمراد بالعلو هنا : السبق ؛ لأن كلَّ مَن سبق : فقد علا شأنه ، فهو علوٌّ معنوي. وأما ما وقع عند مسلم من حديث ثوبان – رفعه – (ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فإذا اجتمعا، فعلا منيُّ الرجل منيَّ المرأة أذكرا بإذن الله ، وإذا علا منيُّ المرأة منيَّ الرجل آنثا بإذن الله) : فهو مُشكل من جهة أنه يلزم منه اقتران الشبه للأعمام إذا علا ماء الرجل ، ويكون ذكراً ، لا أنثى ، وعكسه ، والمشاهد خلاف ذلك ؛ لأنه قد يكون ذكراً ويشبه أخواله ، لا أعمامه ، وعكسه ، قال القرطبي : يتعين تأويل حديث " ثوبان " بأن المراد بالعلو : السبق ، قلت : والذي يظهر : ما

قدمتُه ، وهو تأويل العلو في حديث عائشة ، وأما حديث ثوبان : فيبقى العلو فيه على ظاهره ، فيكون السبق علامة التذكير والتأنيث ، والعلو علامة الشبه ، فيرتفع الإشكال ، وكأن المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه: بحسب الكثرة ، بحيث يصير الآخر مغموراً فيه ، فبذلك يحصل الشبه ، وينقسم ذلك ستة أقسام: الأول: أن يسبق ماءُ الرجل ، ويكون أكثر ، فيحصل له الذكورة ، والشبه. والثاني : عكسه. والثالث : أن يسبق ماءُ الرجل ، ويكون ماء المرأة أكثر ، فتحصل الذكورة ، والشبه للمرأة. والرابع : عكسه. والخامس : أن يسبق ماءُ الرجل ، ويستويان ، فيذكر ، ولا يختص بشبَه. والسادس : عكسه . "فتح الباري 273 / 7

فقول بعضهم إن العلماء والأئمة السابقين قد تكلفوا التوفيق بين مصطلحات الفلاسفة المعاصرين لهم ونظرياتهم وتقريراتهم وكذا، لا سيما الأطباء منهم، وبين هذه الألفاظ الشرعية، غير صحيح ولا دليل عليه. وإنما ظهر ذلك المنزع حديثا عندما صارت المصطلحات العصرية هي لغة العلم الأعلى والأعظم التي لا يجوز لأحد أن يتكلم بخلافها أصلا في تلك الأبواب، وإلى الله المشتكى ولا حول ولا قوة إلا بالله.

انتهى المقصود من الجواب، والله الهادي إلى الصواب، والحمد لله أولا وآخرا.

أبو الفداء ابن مسعود

غفر الله له ولوالديه